المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي الإسلامي
بين الرفض والقبول - دراسة نقدية -

علي رمضان صالح

مدرس مساعد/ كلية القانون/ جامعة الكتاب

alicamadan50@gmail.com

الاستلام: ٢٠٢١/٣/٢١ **القبول: ٢٠٢١/٦/١٦**

مستخلص البحث

تتمحور فكرة البحث حول كون المجتمع المدني يعد واحدا من المفاهيم التي زاد الاهتمام بها في العقود الأخيرة، فحظي بأهمية كبيرة في الفكر السياسي العربي، وتناوله الكثير من المفكرين بالبحث والنقاش واتصف الموقف منه بالرفض والقبول. ويعد المجتمع المدني من المؤسسات المهمة في الدولة، ويقوم بأدوار عدة في الميادين كافة سواء منها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وتتمثل هذه المؤسسات بالاتحادات والنقابات العمالية والأحزاب والجمعيات وغيرها من المؤسسات التي تساهم في دور كبير في مساعدة الدولة. وتكمن اهمية البحث في ان قيام المجتمع المدني في أي دولة يهدف إلى خدمة الدولة والمجتمع والتخلص من تعسف السلطة واعطاء دور للمؤسسات غير الرسمية للقيام بخدمات من شأنها تصب في مصلحة الدولة او مصالح الافراد، شريطة أن تكون تحت اشراف الدولة وتلتزم بقوانينها. قسم البحث إلى ثلاثة مطالب تناول الأول مفهوم المجتمع المدني في اللغة والاصطلاح، وكذلك نشأة المجتمع المدني وتطوره التاريخي، في حين تناول المطلب الثاني الموقف من المجتمع المدني بين الاتجاه الرافض للمجتمع المدني والاتجاه المؤيد، اما المطلب الثالث، فقد تناول نقد المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني؛ الفكر السياسي العربي؛ الإصلاح السياسي.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Civil Society in Arab Political Thought Between Acceptance and Rejection: A Critical Study

Ali Ramadan Salih

Assist. Lecturer/ College of Law/ Alkitab University

alicamadan50@gmail.com

Received: 21/3/2021 **Accepted: 16/6/2021**

Abstract

The research studies the fact that civil society is one of the concepts that have had the focus of interest in recent decades. It has gained great importance in Arab political thought and many thinkers have discussed and researched it, and the position on it has been characterized by rejection and acceptance. Civil society is one of the essential institutions in the state. It plays several roles in all fields, whether political, economic, social, and cultural. These institutions are represented by federations, trade unions, parties, associations, and other institutions that have a major role in assisting the state. The significance of the research lies in the fact that the establishment of civil society in any country aims to serve the state and society, get rid of the abuse of power, and give a role to informal institutions to carry out services that are in the interest of the state or the individuals, provided that they are under the supervision of the state and abide by its laws. The research was divided into three sections, the first one dealt with the concept of civil society in language and terminology, as well as the emergence of civil society and its historical evolution. The second section included the position towards civil society between the dismissive and the supportive trends. The third section involved the criticism of civil society in Arab political thought.

Keywords: Civil society; Arab political thought; political reform.

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المقدمة

يعد المجتمع المدني واحدا من المفاهيم التي زاد الاهتمام حولها في مراحل التاريخ الحديث، فكان مجال بحث للكثير من المفكرين والباحثين واهتمامهم لتفكيكه في الفكر السياسي العربي المعاصر. وعلى الرغم من كثرة الانشغالات والاهتمام به إلا أن هذا لا ينفي الضبابية التي تشوب مصطلح المجتمع المدني، وهذا ما دعا إلى البحث في ماهية المفهوم وتطوره تاريخياً، إذ أن المفهوم لم يظهر بشكله الخالص، وإنما ظهر كما هو حال ظهور باقي المفاهيم الغربية وتبلورها كالديمقراطية والمواطنة وغيرها، من خلال تطور تاريخي يفسره منتظم فكري فلسفي وبمراحل تبلور عديدة. وينظر هذا المنتظم الفكري الفلسفي الغربي إلى المجتمع المدني بوصفه ممثلاً للمكونات المجتمعية، ومجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، غير الحكومية، التي تهدف الى تحقيق مصالح أفرادها.

استخدم مفهوم المجتمع المدني من خلال ارتباطه بالفلسفة السياسية للتعبيرً عن وجود علاقة بين مفهومين هما المجتمع والسياسة، إذ ارتبطت أولى الدعوات للمجتمع المدني بمجموعة الأفكار والنظريات السياسية التي مهدت لمجموعة الثورات التي اجتاحت أوربا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وكان أول استخدام للمفهوم على في العصر اليوناني واستخدمه ايضاً فلاسفة العقد الاجتماعي فقد وجدوا في المجتمع المدني وسيلة ينتجها التعاقد وتضمنها السياسة بين أفراد اجتمعوا لتحقيق غاية مقصودة. ثم اخذ المفهوم أبعادا أخرى وتوالى على نقده واستقصاء أبعاده المختلفة، عدد من الفلاسفة وعلماء الاجتماع والمفكرين السياسيين الغربيين مثل هيجل وماركس وغرامشي وغيرهم، ثم ما لبث ان استخدم مفهوم المجتمع المدني وانتقل الى بقية الدول العربية كمنظمات المجتمع المدني لغرض القيام بعدة خدمات الى جانب الدولة.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في ان قيام المجتمع المدني في أي دولة يهدف للتخلص من تعسف السلطة، واعطاء دور للمؤسسات غير الرسمية للقيام بخدمات من شأنها أن تصب في مصلحة الدولة او مصالح الافراد، شريطة ان تكون هذه

المؤسسات تحت اشراف الدولة وتلتزم بقوانينها، وكذلك القيام بأدوار من شأنها مساعدة الدولة في حالات تكون الدولة منشغلة في حالات وامور اخرى.

اشكالية البحث: تتمثل اشكالية البحث في كون هل ان المجتمع المدني بقي استخدامه فقط في الفكر الغربي، ام نرى له وجود واستخدام في الفكر السياسي العربي، ويمكن طرح الاشكالية من خلال الاسئلة الاتية:

ما المقصود بالمجتمع المدني؟ وكيف نشأ مفهوم المجتمع المدني؟ وماهي الاتجاهات التي تناولت مفهوم المجتمع المدني من خلال الرفض والقبول؟ وماهي اهم الانتقادات التي وجهت لمفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من ان المجتمع المدني لم يبق استخدامه محصوراً فقط بالفكر السياسي الغربي، على الرغم من ان بداية استخدامه من قبل اليونانيين، ولكن على الرغم من ذلك نرى ان مفهوم المجتمع المدني انتقل ايضا واستخدم في الفكر السياسي العربي الاسلامي، واصبح له دور كبير في القيام بأدوار سياسية واجتماعية حققت نجاحاً كبيراً، وان أي مفهوم لابد ان يشوبه الكثير من الآراء والاختلاف حوله وهذا ما سوف نراه في متن البحث.

منهجية البحث: استخدم في البحث اكثر من منهج، فقد استخدم المنهج التاريخي من خلال عرض نشأة وتطور المجتمع المدني منذ ظهوره في الغرب وانتقاله الى بقية الدول العربية، وكذلك استخدم المنهج الوصفي في وصف حالة المجتمع المدني وبيان دوره في القيام في العديد من الاعمال.

هيكلية البحث: قسم البحث الى مقدمة واربعة مطالب، تناولت المقدمة ملخص حول المجتمع المدني مبينة اشكالية المفهوم وفرضيته، اما المطلب الاول فقد تناول مفهوم المجتمع المدني في اللغة والاصطلاح، وكذلك نشأة المجتمع المدني وتطوره التاريخي، في حين تناول المطلب الثاني الموقف من المجتمع المدني بين الاتجاه الرافض للمجتمع المدني والاتجاه المؤيد، اما المطلب الثالث فقد تناول المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي فيما تناول المطلب الرابع نقد المجتمع المدني في التصور الإسلامي، واخيراً الخاتمة والاستنتاجات.

المطلب الأول

اطار نظري ومفاهيمي للمجتمع المدني

في هذا المطلب نتناول مفهوم المجتمع المدني من حيث المدلول اللغوي والاصطلاحي، وكذلك نشأة المجتمع المدني وتطوره في الفكر الغربي والعربي.

اولاً: مفهوم المجتمع المدني في اللغة والاصطلاح

١- المجتمع المدني لغةً

ان كلمة مجتمع مشتقة من اصل لاتيني (socius)، معناه رفيق ولفظ رفيق، مشتق من اصليين لاتينيين هما (con)، (pains)، ومعناهما الاكل معاً، او المؤاكلة، فلفظ (society)، يعني اصلاً جماعة بينها شركة او لها مصلحة مشتركة، او العلاقة بين اشخاص مترابطين بمحض ارادتهم للمشاركة في عمل مشترك (وهبة، ٢٠٠٧، ٥٧٥-٥٧٦).

اما كلمة مدينة فهي تعني في معاجم اللغة بانها المكان الذي اقام فيه، وقيل هي من دينت أي ملكت فلان مدن (تمدينا)، كما يقال مصر الامصار، والنسبة الى مدينة النبي (عليه الصلاة والسلام)، (مدني)، والى مدائن كسرى (مدائني) (الرازي، ١٩٨٣، ٦١٩)، فالمدني يعني المكان الذي تجتمع فيه العامة الذي يقيمون عليه.

٢- المجتمع المدني اصطلاحاً

اختلفت اراء الباحثين والمهتمين في تعريف شامل للمجتمع المدني حيث نجد اختلاف مفهوم المجتمع المدني من فترة الى اخرى ومن مفكر الى آخر، وفي هذا الصدد نستعرض التعريفات الخاصة بهذا الموضوع، اذ يعرف المجتمع المدني في معجم المصطلحات السياسية بانه (مؤسسات يتم تكوينها من الاهالي والمواطنين لتنظيم انفسهم، تهتم وتراعي مصالحهم المختلفة وتشمل هذه المنظمات (كالنقابات والاحزاب والجمعيات الاهلية ...الخ)، وتعمل هذه المنظمات في شتى الميادين كالتعليم والثقافة والصحة وخدمات عامة وغيرها من المجالات، ويطلق عليها منظمات

غير حكومية لأنها لا تخضع لسيطرة الحكومة، وانما تقوم بأعمال من خلالها تساعد الحكومة، او القيام بأعمال اخرى لا تقوم بها الحكومة) (العلوي، ٢٠١٤، ٥٥).

وتعرف منظمة (الأسكوا) المجتمع المدني بأنه (شكل من أشكال الحياة الاجتماعية يربط الأفراد بالدولة، وهو يضم مجموعة من الجهات الفاعلة ليست الدولة واحدة منها)، أما موسوعة اليونسكو فترى بان المجتمع المدني مصطلح معقد مختلف في تفسيره، ويشير عادة إلى (كافة أنشطة وعلاقات الناس التي هي جزء من العملية الحكومية، وفي بعض الأحيان تتوسع استخداماته ليغطي جميع العمليات الحكومية والعملية الإنتاجية) (التميمي، ٢٠١٢، ٦).

وهناك من يعرف المجتمع المدني بانه عبارة عن "المؤسسات والمنظمات سواء كانت سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية التي تعمل في ميادين عدة مختلفة وبصورة مستقلة عن سلطة الدولة، لتحقيق عدة مطالب واهداف منها ما يتعلق بالجانب السياسي كالمشاركة في صنع القرار السياسي على المستوى القومي كالأحزاب السياسية، ومنها مطالب وغايات نقابية كالدفاع عن مصالح اعضاء النقابة منها المصالح الاقتصادية، ومنها غايات مهنية كما هو الحال في عمليات الارتقاء بالمستوى الأدائي للوظائف العامة المتعلقة بالتنمية البشرية، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها غايات اجتماعية للمشاركة والاسهام في العمل الاجتماعي كمؤسسات الضمان الاجتماعي وحماية ذوي الاحتياجات الخاصة ورعاية الأيتام وكبار السن (التميمي، ٢٠١٢، ٦)، ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن الأمثلة البارزة لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني هي النقابات العمالية، والنقابات المهنية، والجمعيات الاجتماعية والثقافية، .. الخ من التنظيمات والجمعيات وكل تنظيم بشري هدفه بالدرجة الاساسية لأغراض ليست سلطوية وسياسية وعسكرية وأمنية.

اما (الموسوعة الدولية) فأنها تعرف المجتمع المدني بانه (منطقة ارتباط ونشاط مستقلة عن المجتمع السياسي (الحكومة)، والمجتمع الاقتصادي(السوق)، ومجال الحياة الخاصة (العائلة) (محمود، ٢٠١٢، ٢٣٨).

ووفقاً لتعريف Salamon، et al. (٢٠٠٣)، (٦-٧)، اذ يميز بين ثلاثة انواع لكيانات التي تشمل قطاع المجتمع المدني منها:

١- التعريق الاقتصادي الذي يركز على مصدر الدعم التنظيمي، فمنظمة المجتمع المدني هي التي تستلم الجزء الاكبر من دخلها من مساهمات خاصة، وليس من صفقات السوق او الدعم الحكومي، ويعبر عنه بالقطاع الخيري او قطاع طوعي.

٢- التعريف القانوني الذي يركز على المكانة القانونية، طبقاً له فان منظمة المجتمع المدني هي التي تأخذ شكلاً قانونياً معيناً، مثل جمعية او مؤسسة، التي تعفى من بعض او كل الضرائب، ويعبر عنه الجمعية او المنظمة المعفية من الضريبة.

٣- التعريف الذي يركز على الغرض من هذه المنظمات، ووفقاً له فان منظمة المجتمع المدني هي التي تروج للمصلحة العامة، وتشجع بناء القدرات والمشاركة، وتستهدف مخاطبة الجذور الهيكلية للفقر والضيق، ويعبر عنه المنظمة غير حكومية او الخيرية.

ثانياً: نشأة المجتمع المدني وتطوره التاريخي

لقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني بالتطورات على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي شهدتها أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، أما بالنسبة للبلدان العربية والإسلامية فقد شاع هذا المصطلح في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وجاء هذا المفهوم مترافقا مع النظام العالمي الجديد والدعوة إلى الإصلاح والديمقراطية؛ فقد ارتبط تداول مفهوم المجتمع المدني بشيء من الجدية مع انهيار المعسكر الاشتراكي وما بدا كأنه انتصار المجتمع المدني في أوروبا الشرقية وبدأت عملية تعميم هذه الأداة إلى بقية الدول التي لم تحقق

فيها الديمقراطية الليبرالية، لاسيما في العالم الثالث مستخدمة حالات انتفاض عينية كدليل على الحاجة إلى هذه الأداة التحليلية مثل حالة التمرد الطلابي في ميدان (تيان إن مين الميدان السماوي عام ١٩٨٩ في الصين، وفي حالة كوريا الجنوبية وأمريكا اللاتينية وبعض بلدان الوطن العربي وبعض الدول الأفريقية (عباس، د.ت، ٧٧).

ويعد أفلاطون من أشهر المفكرين في العصر الإغريقي حيث شبه المجتمع المدني بجسم الإنسان ذي العناصر المختلفة، فللكائن الإنساني حاجاته المادية كالمسكن والملبس والمطعم، وهناك تقسيم العمل الذي يحتل مركزاً مهماً في نظرية (افلاطون) عن العدالة والسياسة والمجتمع المدني من هنا وصفت نظريته بالوظيفية على أساس أن كل عنصر اختص فيها بوظيفة محددة لتحقيق الانسجام في الكل، وكان الشيء المهم لدى (أفلاطون) هو وحدة الدولة وتماسكها وكان يرى أن تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة هو مصدر قوة المجتمع المدني (حسن وحاكم، ٢٠٠٧، ٧).

أما (أرسطو) فقد اختلف مع أستاذه (أفلاطون) فهو يرى استحالة توحيد مظاهر الوجود في وحدة مفهوميه واحدة سواء أكانت عالم الممثل أو غيره وهنا ركز (أرسطو) على التعدد بدلا من الوحدة ورأى أن الأسرة أساس الدولة فهي الوحدة الاجتماعية الإنتاجية آنذاك، والمدينة وصفها بأنها اشمل رابطة إنسانية لأنها تحتوي على جميع الغايات الإنسانية، واتفق (أرسطو) مع (افلاطون)، بأن الربح الخاص وتراكم الثروة لدى الافراد عاملان مدمران للمجتمع المدني (حسن وحاكم، ٢٠٠٧، ٦-٩).

اما فلاسفة العقد الاجتماعي فأنهم اختلفوا في بداية ظهور المجتمع المدني بالرغم من ذلك انهم اتفقوا على أن الإنسان قد مر بمرحلتين : الأولى، وهي الحالة التي كان يعيش عليها الإنسان قبل أن يدخل في المجتمع، فكان يعيش بموجب قوانين الطبيعة وحدها، واتفقوا على تسميتها بحالة الطبيعة، والحالة الثانية وهي المرحلة التي انتقل إليها الإنسان للعيش داخل المجتمع، واحترام قوانينه وضوابطه عبر إقرار التعاقد الاجتماعي، إلا أنهم اختلفوا في تحديد السلاح الأساسي لحالة الطبيعة وايضاً طبيعة

العقد؛ فتوماس هوبز يرى أن حالة الطبيعة حياة بدائية متوحشة، تتسم بالأنانية والهمجية وحب الذات، والإنسان يعيش فيها في خوف دائم، لأن غريزة الأنانية وحب التملك تدفعانه إلى الاستحواذ على أي شيء تمكنه قوته من الحصول عليه، فحياة الإنسان في هذه الحالة هي أقرب إلى حياة الغابة، يفتقد فيها الإنسان إلى الأمن والطمأنينة على حياته وممتلكاته، إنها كما يقول هوبز " حرب الجميع ضد الجميع، وهذا على عكس ما يرى لوك، الذي يرى فيها حالة سلام دائم (حمادي، ١٩٩٩، ٨٨).

وفي هذا الإطار يرى هوبز، أن عملية الانتقال هذه قد تمت بموجب عقد إرادي، يتنازل فيه الأفراد عن كافة حقوقهم وسلطاتهم لصالح حاكم قوي، مقابل أن يلتزم هذا الحاكم بكفالة النظام وتحقيق الأمن والطمأنينة للجميع، وبهذا يكون تأسيس ما يعرف عند هوبز بالمجتمع المنظم، أو الدولة التي يرى فيها هوبز أنه ينبغي أن تقوم على وجود حاكم يتمتع بسلطة مطلقة لا ينازعه فيها أحد، أو بصيغة أخرى، على حكومة قوية، فهي بدون هذه القوة لا تستطيع أن تحقق الغاية من وجودها وشي المحافظة على المجتمع، وبهذا يكون هوبز منظرا للسلطة المطلقة (حمادي، ١٩٩٩، ٨٩). وبناءا على ما سبق، فالمجتمع المدني عند هوبز هو المجتمع القائم على التعاقد، ولو اتخذ شكل الحكم المطلق.

وعلى النقيض من ذلك، يرى جون لوك أن حالة الطبيعة تتسم بالسلام والإخلاص والمحافظة على النفس والمساعدات المتبادلة، وأن قانون الطبيعة يؤمن لهم قدرا كافيا من الحقوق والواجبات، غير أن الخطر الوحيد الذي يتعرض له المجتمع في حالة الطبيعة هو غياب العدالة الطبيعية، وهذا نتيجة غياب الأنظمة والمؤسسات القادرة على تنفيذ القانون الطبيعي، ووضعه موضع التطبيق (حمادي، ١٩٩٩، ٨٩–٩٠)، وفي واقع الأمر، يرى لوك أن هذا التنازل ما هو إلا وسيلة لتحقيق هدف واضح، وهو إقامة المجتمع المنظم، أي المجتمع الذي توجد فيه سلطة تحكم باسم القانون.

يمكن القول أن عبارة المجتمع المدني من زمن النهضة إلى القرن الثامن عشر كانت تستخدم للدلالة على المجتمع والدولة معا، اللذين تأسسا بناءًا على عقد اجتماعي تجاوزت بموجبه المجتمعات حالة الطبيعة (عباس، د.ت، ٥). وعلى هذا، فالمجتمع المدني وفقا لنظرية العقد الاجتماعي هو ذلك **التجمع البشري الذي انتقل من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية والذي يتمثل بوجود هيئة منظمة سياسية قائمة على الاتفاق التعاقدي، وبهذا المعنى فالمجتمع المدني هو مجتمع منظم سياسيا يعبر عن كل واحد لا تمايز فيه بضم الدولة والمجتمع معا.**

ليس فقط الفلاسفة اليونانيون وفلاسفة العقد الاجتماعي تناولوا في افكارهم ورؤاهم المجتمع المدني وانما الكثير من الفلاسفة ايضاً تحدثوا عن العقد الاجتماعي منهم (هيغل وكارل ماركس غرامشي)، وغيرهم اذ على النقيض من ماركس الذي يعد أن المجتمع المدني يتطابق مع البنية التحتية، يأتي هنا غرامشي ويقدم لنا تصورا مخالفا تماما لمفهوم المجتمع المدني وهذا بعد قطيعة من النقاش حول المفهوم دامت حتى الحرب العالمية الأولى حيث يعد غرامشي أن المجتمع المدني يمثل أحد مكونات البنية الفوقية، ويشير هنا إلى وجود مستويين فوقيين وهما المجتمع المدني (تنظيمات خاصة) والدولة (المجتمع السياسي)، هذان المستويان ينطويان على وظيفة الهيمنة، بحيث أن الطبقة المسيطرة تمارس سيطرتها على المجتمع ومن جهة ثانية تمارس هيمنتها المباشرة من خلال الدولة، ولهذا فالدولة عنده ليست جهازا للحكم فحسب، بل جهاز للهيمنة الخاصة على المجتمع المدني، أي أن الدولة تتكون من المجتمع السياسي (سلطة الدولة + المجتمع المدني) كحقل أيديولوجي والأجهزة الإعلامية والتربوية للدولة البرجوازية الحديثة(ياسر، ٢٠٠٥، ١٥-٢٠).

وفي هذا السياق، يرى غرامشي أن الدولة لا ينبغي أن يقتصر دورها على الجانب القمعي، ذلك أنها تشتمل على مؤسسات حرة قانونيا، والتي بإمكانها إرساء الأيديولوجية المهيمنة، وعلى هذا الأساس، يعد غرامشي أن المجتمع المدني ليس فضاءً أسبق للدولة، وأنه المكان الذي تمارس فيه وظيفة الهيمنة الثقافية والسياسية،

ومعنى هذا أن المجتمع المدني ليس فضاءً اقتصاديا فحسب وإنما هو فضاء سياسي أيضا وكذلك فضاء انتشار الأيديولوجيات الأخرى (سالمي، ٢٠١٠، ١٨).

أما في البلدان العربية فإن الاستبداد يعد حالة عامة وغالبة وسمة أساسية تطبع الحياة السياسية العربية؛ ففي المرحلة الراهنة يعيش المجتمع العربي حالة مزمنة من احتكار السلطة في كل بلد عربي من قبل قلة مسيطرة مترسخة من أجهزة ومؤسسات الحكم، ويقترن ذلك بإقصاء القوى الاجتماعية والسياسية ذات التوجهات المغايرة، وفي هذا الإطار لا مجال لممارسة حقوق المواطنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إذ يسود المناخ العام حالة من الانسداد والتضييق على الحريات العامة وفي مقدمتها حرية التنظيم والتعبير (م. د. ن. م. صالح، ٢٠٠٩، ١٤٩)، فليس أدل على استبداد أي نظام للحكم وفساده من التضييق على الحريات بما فيها حرية التعبير والتنظيم وانتهاكه للحقوق والحريات الإنسانية. لذلك فإن طبيعة الحكم العربي لا تترك فرصة لأي حركة سياسية لان تنمو بشكل طبيعي وتعبر عن نفسها بشكل علني مفتوح و شفاف، وإنما يقفل الحكم التسلطي كل الأبواب (الكواري، ١٩٩٩، ٦٣١).

بالنتيجة ترتب على هذه الأوضاع السياسية المتخلفة تخلف منظمات المجتمع المدني، كما إن علاقتها مع السلطة الحكومية بدلا من أن تقوم على الثقة والتعاون والاستقلال الذاتي، تعاني من ممارسات أجهزة السلطة منذ نشوئها وصعوبة إجراءات التسجيل والإشهار في ظل آلية تشريع موجهة للهيمنة عليها، وقيود شديدة على مواردها المالية، وعقوبات صارمة تواجه أعضاء مجالس إداراتها عند مخالفة السلطة، واحتكار سلطة للإعلام والحد من حرية الصحافة، والحريات العامة والحقوق المدنية المنقوصة والمشوهة، وهذه الممارسات عكست آثارا سلبية على مؤسسات المجتمع المدني (حميد، ٢٠٠٣، ١٢٠–١٢١).

المطلب الثاني

المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي والإسلامي بين الرفض والقبول

في هذا المطلب نوضح المواقف المتباينة من المجتمع المدني بين اتجاهين الاول ينفي وجود مجتمع مدني في الفكر السياسي العربي او دول العالم العربي بينما يذهب الاتجاه الاخر بوجود المجتمع المدني وسوف نوضح اراء كل اتجاه.

اولا: الاتجاه الرافض

يرى اصحاب هذا الاتجاه ان مفهوم المجتمع المدني مفهوم غربي مستورد فهم يرفضون المفهوم رفضاً شكلياً لما له من تأصيل بالغرب، فإذا كان مفهوم المجتمع المدني بمعناه الحديث قد ارتبط أساساً بخبرات التطور السياسي في الغرب الصناعي والرأسمالي، فإن هذا لا يعني بالضرورة اعادة تكرار التجربة الغربية للتحديث، وإلا فإننا نسلم مع النزعة المركزية الأوربية بوجود طريق واحد للتطور الانساني خاضعين بالخصوصيات التاريخية للمجتمعات الأخرى، هذه المجتمعات التي تعرف ظاهرة المجتمع المدني وأن اختلفت درجة نضج وتبلور هذه الظاهرة في الحالتين (حلاوة، ٢٠٠٧، ١٠٣).

ثمة اعتراض آخر على مفهوم المجتمع المدني مصدره الخطاب الماركسي التقليدي هذه المرة، مفاده أن مفهوم المجتمع المدني مفهوم برجوازي وإن تداوله أو تبنيه يصب في خدمة الايديولوجيا البرجوازية، من ذلك يرى سبب غيابه او تغييبه عن الكتابات الماركسية والسوفيتية خصوصاً، مقابل الاهتمام به وتطويره من قبل الماركسية الأوربية، وعودته للتداول الواسع في شرق أوربا بعد انتهاء الحرب الباردة (حلاوة، ٢٠٠٧، ١٠٤).

ويرى البعض أن كون الانسان يتمتع بغرائز بدنية وميول نفسية ثابتة تقريبا يحتم علينا الالتزام بكل ما ورد بالشريعة الاسلامية من احكام وتعاليم في دائرة الحقوق الاجتماعية والسياسية للأفراد ورفض اي محاولة لتنمية الموروث الديني وتخطي بعض حقوله بما ينسجم مع التطور الحضاري للإنسان، والاسلام وفقا لذلك منظومة معرفية وأخلاقية وسلوكية كاملة للفرد والمجتمع لا تحده حدود طبيعية ولا قيود زمنية

ولا عوارض مكانية، وبني على ذلك نمطان من المعرفة الدينية عرفت الاولى بالمعرفة العقلية المرتكزة على الأسس والاركان الاعتقادية للدين والغرض منها رسم صورة وحدوية فاعلة ومتسقه عن الحياة والكون، اما بعدها الثاني فهو المعرفة الشرعية والتعبدية التي ترسم نظاما حياتيا عاما للفرد والمجتمع في الواجبات وفي الاخلاق والسلوك كما في الروابط والعلاقات بين الأفراد والجماعات وما بينهم وبين الله تعالى (الخزعلي، ٢٠١٢، ٥).

بناءاً على ما تقدم فان دواعي رفض تبني فكره المجتمع المدني تقوم على عوامل أهمها (الخزعلي، ٢٠١٢، ٦–٧):

١– أن هذه الفكرة لم تأتِ بشيء جديد عما تكفلت به الشريعة الاسلامية القائمة على الالتزام بما يحقق السعادة والحياة الكاملة؛ فالمشاركة السياسية والرقابة في الدولة الاسلامية هي تكاليف شرعية بينما تفرض في المجتمع المدني كعقود يتفق عليها الاطراف ذوي العلاقة وتأخذ بنظر الاعتبار المفاهيم الاساسية مثل الدين والعرق والقومية والجنسية.

٢– يرى بعض الاسلاميين أن الدولة هي حاجة انسانية ومشروع إلهي ووسيلة لتكامل الانسان وسعادته فضلا عن كونها من الضرورات الاجتماعية التي لا غنى عنها لأية جماعة بشرية وعليه يتم رفض قيام المجتمع المدني لأنه سيحد من سلطة الدولة ويحيد دورها خاصة إذا كان يقصد به منعها من تجاوز حدها الشرعي وتكاليفها الشرعية اي قيامها بسلطتها الشرعية الامر الذي يؤدي إلى التعدي على حقوق الأفراد والمجتمع بالظلم والقهر والاستعباد والتعدي على الحدود والاحكام الشرعية بالتعطيل ويصبح الحاكم جائر والدولة دولة ظلم وضلال .

٣– وعليه فان تلك الآراء ترى أن الدعوة إلى الديمقراطية والمجتمع المدني وحقوق الانسان في فضاء الحكومة الدينية يستلزم إفراغ الحكومة الدينية من مضمونها الديني وبالتالي تحول المجتمع الديني إلى مجتمع غير ديني يقوم على اسس ومرتكزات لا ايمانية ومن هنا فانهم يرجحون الالتزام بحكومة دينية غير ديمقراطية.

٤- ينظر مؤيدو هذا التيار أن التبريرات لتغريب المجتمع الاسلامي مغالطة في الكثير من محطاته ويؤكدون على ضرورة الفصل بين الاسلام كدين إلهي وشريعة سماوية رسمت مفاصل الحياة الكونية بشكل عام وبين ممارسة المسلمين الخاطئة فتطبيق خاطئ للدين الاسلامي الحكم باسم الدين لا يعني فشل النظرية الاسلامية حتى نحتاج الى مفاهيم غربيه نحاول أقلمتها مع مجتمعاتنا الاسلامية .

من بين أكثر الاختلاطات انتشاراً، في الخطاب العربي المعاصر حول المجتمع المدني، والتي تستدعي التوقف عندها ومن أبرزها مقولة المجتمع الأهلي، التي لقيت رواجاً واسعاً بسبب قربها من الخبرة العربية الحديثة، لعل من الأسباب التي زادت في تعقيد إشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي تميز الأخير باستقلال نسبي عن الدولة ومؤسساتها من جهة، وقيام الأهلي، بأدوار التنظيم الاجتماعي والتعليم وتقديم بعض الخدمات الصحية والاجتماعية عبر مؤسسات متجذرة في التاريخ من جهة أخرى،. لكن التشابه السابق الناتج عن القيام ببعض الوظائف والادوار لا يعني التطابق ولا يبرر التماثل الذي يقول به بعض المفكرين العرب (كوثراني، ١٩٩٢، ١٢٥).

أن ما حصل في اطار المجتمع العربي في القرن الأخير، من تغير شامل في نظم الانتاج والاستهلاك والتعاون والتضامن والعلاقات الأسرية والقبلية والمدينية، وفي طرق التعبير ونظم الاخلاق والمطامع والآمال، ليس انقلابا شاملاً في بنية المجتمع المدني، كما يرى برهان غليون بل انتقال تدريجي ومتعثر من بنى المجتمع التقليدي إلى بنى المجتمع الحديث، وبصيغة أدق من بنى المجتمع الأهلي إلى بنى المجتمع المدني، تشكل هذه المرحلة الانتقالية من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني فترة مخاض صعبة، منفتحة على ممكنات عديدة، يعتمد انتصار احداها على موازين القوى الاجتماعية واستراتيجيات التطور المتاحة على المعدن الداخلي والعالمي (غليون، ١٩٩٢، ٧٤٠).

وجاءت قراءة بعض المستشرقين للتاريخ الاسلامي لتفترض عموما غياب المجتمع المدني وهي قضية أساسية في فشل توليد مؤسسات ديمقراطية أهلية، أن

المجتمع الاسلامي افتقد المدن المستقلة والبرجوازية المستقلة بنفسها والبيروقراطية العقلانية والصدقية القانونية والملكية الشخصية ومجموعة الحقوق التي جسدت الثقافة البرجوازية. في هذا السياق يري (مارتن كريمر) ان الشرق الاوسط ماعدا اسرائيل لا يستحق بغض النظر عن الاختلافات الأثنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية النظر اليه ايجابيا كمكان للمجتمع المدني بسبب سيادة النزعات الفردية فيه (الخزعلي، ٢٠١٢، ٨).

يتضح من ذلك ان الطروحات الخاصة بهذا الاتجاه، من المنظرين والمستشرقين الذين اعتبروا ان مفهوم المجتمع المدني لا يمكن تطبيقه في المجتمعات الاسلامية، وغيرهم من المفكرين الذين اعتبروا انه مفهوم وافد الى المجتمعات الاسلامية، على النقيض من ذلك ان الاسلام منذ بدايته كما في عهد النبي (عليه الصلاة والسلام)، في وثيقة المدينة قد تناول مفهوم المجتمع المدني ولكن بصياغات اخرى مشابهة (المجتمع الاهلي).

ثانياً: الاتجاه المؤيد

أما عن أبرز الطروحات التي يقدمها الاتجاه الذي يؤيد وجود المجتمع المدني في البلاد العربية، فتتمثل في تأكيدات البعض بوجود ظاهرة المجتمع المدني في الموروث العربي الإسلامي على اعتبار أن الشريعة كانت قد حافظت على استقلالها تجاه السلطة، وهذا رأي يمثل وجهة نظر معاكسة لوجهة النظر التي يتبناها بعض الباحثين الذين يؤكدون عدم وجود ظاهرة المجتمع المدني في الموروث الثقافي العربي الإسلامي، وفي الواقع العربي المعاصر، كما إن بعض الباحثين القائلين بوجود مجتمع مدني في مجتمعات البيئة العربية يثيرون ثمة تحفظات على طروحات الاتجاه الآخر من بينها ما يتعلق بالتمييز بين الأقطار العربية وفقاً لدرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومن بينها ما يتعلق بتداعيات عمليات الانصهار الاجتماعي والدمج القومي التي تمثل نهجاً لبعض الأقطار العربية بدعوى بناء الأمة، والتي تمثل عملية احتواء أو تفكيك منظمة لمكونات المجتمع المدني، وللتكوينات الاجتماعية والثقافية في بعض مجتمعات البيئة العربية لصالح منظومة الدولة (الخزرجي، ٢٠٠٨، ١٣-١٤).

الأمر الثابت لدى البعض هو أن حكم القانون مع المجتمع المدني المؤسس على مبادى وصفات واسلوب اسلامي محدد سيكون تحديا فكريا وروحيا واخلاقيا وفقهيا ومؤسسات للنموذج العلماني الذي تحقق وقدم في اوروبا على انه نموذج عالمي او قابل للعالمية على الاقل ويؤكد (محمد أركون) أنه اذا ما كان التحدي سيتحقق فأن النموذج الأوربي سيكبح من اجل وقف نظرته المتعالية إلى الخبرات التقليدية والمعاصرة للسياسات الاجتماعية والاسلامية وخصوصا في التصنيفات الشخصية مثل الاستبداد الشرقي والشرع الإسلامي وما شابه ذلك لاسيما وان المجتمع الاسلامي قد احتضن تشكيلات كانت تؤدي نفس الأدوار التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني وتقوم بنفس الوظائف كما أن مفهوم المجتمع المدني اخذ يتسع ليضم اشكالاً وتنظيماتٍ جديدة طورت الحضارات الأخرى كالمجتمع الأهلي الذي طورته الحضارة العربية الاسلامية بحيث تشكلت تنوعات عديده ابتداء من المجتمع المدني بحسب تصورات التراث الغربي وحتى المجتمع المستند إلى تصورات الحضارة الإسلامية (الخزعلي، ٢٠١٢، ٩).

ان الأمة في التصور الاسلامي استطاعت أن تقدم مفهوما للعمل المدني يختلف تماماً عن الخبرة الغربية في مجال المجتمع المدني، هذه الخبرة جوهرها قدرة كل من الدولة (السلطة) والأمة أن تصنع مجالا مشتركا بينهما مع وجود مجالات منفصلة لكل منهما عن الآخر، فالأمة التي تنهض بنفسها وتؤسس فاعليتها وحركتها ومشاركتها، ليست بديلا عن الدولة ولا مزاحمة لها، وإنما موازية ومتكاملة معها في فالعمل المدني الفاعل هو مصدر من مصادر قوة الدولة والأمة معاً، أما كونه مصدرا من مصادر قوة الأمة بما يمكن أن يوفره من مؤسسات تتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وبما يمكن أن تقدمه تلك المؤسسات من خدمات في مجالات الحياة المختلفة أما كونه مصدراً من مصادر القوة للدولة، بما يمكن أن يخفف عنها من أعباء القيام بتلك الخدمات، وإدارة تلك المؤسسات ومراقبتها؛ فالرؤية الإسلامية في هذا الشأن هي أنه يجب ألا تمتد يد الدولة إلى عمل أو مهنة يمكن أن يقوم به أو بها المسلمون أفراداً أو جماعات، وبهذا المعنى يمكن أن يكون العمل الأهلي أحد أهم

آليات ضبط العلاقة بين الأمة والدولة ضمن إطار تعاوني غير صراعي، لا يسمح فيه للدولة بالتضخم على حساب الأمة أو السيطرة عليها بحجة توفير الخدمات العامة (باحثين، د.ت، ٦٧). وقد ورد في القران الكريم آيات عدة تدل على التعاطف والتقارب والتعارف بين جميع الاطياف كما في قوله تعال "يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ" سورة الحُجُرَات الآية ١٣.

يتضح من ذلك ان التصور الإسلامي فيما يتعلق بشرعية المجتمع المدني، قائم على أساس التوازن ما بين حركة الفرد كقوة انسانية مشاركة داخل الدولة أو السلطة السياسية، وما بين المشاركة ضمن القوى المجتمعية مع الدولة من خلال الاسناد والرقابة، ذلك ان الأمة تمثل قوة جمعية ايجابية تحاول الحد من ضعف السلطة السياسية لأدائها الاداري الحكومي من خلال توفير الاعتراف والحماية الدستورية، فلا تصبح تلك المنظمات قوى امام الدولة، ولا تكون الدولة مجرد سلطة حاكمة، انما طاقة ومنظومة للارتقاء، لتطوير حركة المجتمع باتجاه العمل السلمي لخدمة المجتمع، واشاعة القيم الصالحة ثقافيا واجتماعيا ضمن الاطار السياسي من خلال المنطق الجمعي في التأثير على الأداء الحكومي، من خلال المطالبة بالحقوق بشكل منظم على نحو يجعل من المنظومة المعرفية، تتحرك على اساس فاعليات مجتمعية معرفية ضمن إطار العمل المنظم الهادف لمراقبة عمل السلطة فيما يتعلق بمصالح الامة (عزيز، ٢٠١٥، ٢٧٥–٢٧٦).

يتضح مما سبق ان المجتمع المدني ومؤسساته موجودة في التصور الاسلامي من خلال اعطاء مؤسسات المجتمع الاهلي القيام بأدوار مشاركة للدولة، او القيام بأعمال لا تقوم الدولة بها، وفي كافة المجالات، كل هذا دليل على توفر المجتمع المدني في الفكر الاسلامي.

المطلب الثالث

المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي

كما تناولنا سابقاً في بداية البحث في أن المجتمع المدني هو نتاج العقلية الغربية، والفكر الأوربي وهو الطرح المتفق عليه حتى الأن، وذلك باعتبار ان الفكر السياسي العربي لم يتعرف على مفهوم المجتمع المدني بحد ذاته، بل جاء هذا التعرف عبر الاهتمام المتزايد الذي لاقته مؤلفات غرامشي في المنطقة العربية، وهذا يعني أن مفهوم المجتمع المدني انتشر في الفكر العربي نتيجة تأثره بطروحات المجتمع الغربي، حيث لاقى هذا المفهوم رواجاً على مستوى البلدان العربية خاصة في تلك الدول التي ترفع فيها شعارات تتعلق بالخطاب الرسمي لمشاريع التحول الديموقراطي، انطلاقا مما يحمله هذا التحول من مؤشرات ايجابية في مختلف ميادين ومجالات الحياة في عالمنا العربي وخاصة في الميدان السياسي الاقتصادي والاجتماعي، ولعل ما يؤكد هذا التصور في الطرح هو أن الدول العربية لم تحقق أي التطور إلا في ما يتعلق بالميادين البعيدة عن سلطة الدولة، لهذا احتاجت الضرورة الى استخدام المجتمع المدني لتعزيز قوة المجتمع، ضد اجهزة الدولة التي توصف بكونها اجهزة قمع تخدم وتسلط على الحريات وغيرها (زهاني، ٢٠١٩، ٣٣-٣٤).

أن الحاجة من المجتمع المدني في الوطن العربي تقوم على ضرورة القيام بإصلاحات سياسية، الغرض منها الانتقال من الجزب الواحد الى التعددية الحزبية، ومنها الى الديمقراطية وبالتالي أصبح المجتمع المدني يشمل المؤسسات في شتى الميادين منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية وغيرها والتي تعمل بعيداً عن سلطة الدولة، وعلى هذا الأساس تم اعتبار المجتمع المدني الحل الأفضل لتخلص من مضايقات الدولة، والتي تتحكم في العمل السياسي في الوطن العربي بوجه خاص، وهذا ما ادى الى ضعف عمل التنظيم الحزبي والنقابي وكل أشكال التنظيمات الأخرى، وذلك بسبب الضغط الذي تمارسه الدولة على تلك المؤسسات، ولكن على الرغم من ذلك لم يمنع من قيام مجتمع مدني في العالم العربي (زهاني، ٢٠١٩، ٣٤-٣٥).

وفي سياق الحديث من المجتمع المدني في الوطن العربي نقول أن المجتمع المدني يشكل ظاهرة نسبية، فهي ليست مقترنة بالمجتمع الغربي على اعتبار أنه ظاهرة كغيره من الظواهر التي عرفتها المجتمعات الإنسانية، إلا أن الاختلاف يكمن في مدى تبلور واكتمال نضج المجتمع المدني بحيث أن لكل مجتمع خصوصيته، وهذا يعني أن المجتمع المدني يتجلى في صور وأشكال مختلفة حسب طبيعة وبنية كل مجتمع من المجتمعات الإنسانية .

ومن ابرز من تحدث عن مفهوم المجتمع المدني نرى (عزمي بشارة)، ضمن حديثه عن المجتمع المدني بوصفه (هو أحد المفاهيم التي يقاومها التيار المحافظ، وهو مفهوم إشكالي حيوي يتحدث عنه عزمي بشارة عبر تطبيقاته الاجتماعية والسياسية على المجتمع العربي)، ومن هنا فان دراسة بشارة للمجتمع المدني كانت بناءا على قابليته وفاعليته في الميدان الاجتماعي والسياسي، وذلك من خلال واقع العالم العربي الذي يعيشه، وكذلك تدهور الوضع السياسي بسبب السياسات التي تمارسها الدولة (بشارة، ٢٠١٢، ٢٨٢–٢٩١).

وفي نفس السياق يذهب بشارة الى تعريف المجتمع المدني باعتباره (الاتحادات الطوعية وهو مفهوم متأخر للمجتمع المدني في الوطن العربي، لكن في أوروبا وأمريكا وصف الجمعيات والاتحادات الطوعية بالمجتمع المدني يفترض وجود تاريخ طويل أدى إلى تشكل المجتمع المدني)، فالمجتمع المدني على حد قول بشارة في العالم العربي هو مجموعات الاتحادات الطوعية مشيرا إلى انه ليس بالمفهوم البسيط وسهل التناول بل هو مفهوم تبلور نتيجة العديد من المراحل والتطورات التي مر بها في الفكر الأوروبي والأمريكي حتى يتم وصفه بالمجتمع المدني، والفكرة التي يحاول بشارة توضيحها من خلال هذا الطرح إبراز الجانب التاريخي للمفهوم، واعتبر ان المفهوم ليس حديث العهد كما يعتقد البعض، بالإضافة إلى ذلك فهو يشير إلى أن المجتمع المدني مفهوم وصل حديثا للفكر العربي فهو كغيره من المفاهيم الاخرى التي استوردت من النتاجات والطروحات الغربية، الذي بلور وشكل ما يعرف اليوم بالمجتمعات المدنية (زهاني، ٢٠١٩، ٣٩–٤٠).

ان عزمي بشارة من خلال تتبع التأصيل التاريخي لمفهوم المجتمع المدني، وجد ان هذا المفهوم قد مر بأربع مراحل حتى وصل ما هو عليه اليوم، وكل مرحلة تختلف عن المرحلة الاخرى طبقاً لوجهات النظر في كل مرحلة اذ يرى في المرحلة الأولى (ان المجتمع المدني يقابل المجتمع الطبيعي وهو الحالة الافتراضية قبل وجود الدولة)، وهو التصور الذي افترضه بشارة في بداية نشأة المجتمع المدني حيث لا مجال للمقارنة بين المجتمعين المدني والطبيعي فهما وجهان لعملة واحدة، اما في المرحلة التطورية الثانية فهو يشير إلى (قيام النظام الرأسمالي في القرن السابع عشر وهنا بدأ انفراز المجتمع عن الدولة)، بمعنى الوصول الى مجتمع رأسمالي أقل ما يقال عنه مجتمع اقتصادي بالدرجة الأولى يعبر عن مجموعة من الطبقات في المجتمع، اما المرحلة الثالثة فقد جاءت (لتمييز ضمن أحزاب وعائلات وطوائف وهو القائم بالذات من كل هذا عن الاتحادات الطوعية وهي الأحزاب والنقابات والجمعيات)، فالمجتمع المدني في هذه المرحلة يمثل الجمعيات والاتحادات الطوعية والنقابات والأحزاب ويلاحظ انها كانت ذات طابع سياسي باعتبار ان الأحزاب السياسية ضمن مؤسسات المجتمع المدني، ليستمر على هذا الأساس حتى الوصول الى مرحلة (فصل الأحزاب السياسية لأنها مرتبطة بالسلطة، وأصبح المجتمع المدني يعبر عن الاتحادات الطوعية) وصولاً الى المرحلة الرابعة لمراحل تطور المجتمع المدني حسب عزمي بشارة والتي قسمها إلى أربع مراحل تطورية ساهمت في بلورة الشكل النهائي للمجتمع المدني اليوم (زهاني، ٢٠١٩، ٤١-٤٢).

في حين نرى هنالك وجهات نظر مختلفة عند مفكرين اخرين تناولوا مفهوم المجتمع المدني، فمن وجهة نظر (خير الدين التونسي)، الذي كان متأثراً بالحضارة الغربية يرى انه قد حث على الاقتباس من الغرب لان المجتمع العربي كان يعرف تخلفا كبيرا، كما اكد على ضرورة سيادة الحرية التي تعتبر ضرورة لازدهار المجتمع، فالمجتمع المدني على حد تعبير خير الدين هو (ذلك المجتمع الذي تسوده الحرية والديمقراطية، وان مشروعه الإصلاحي يركز على الدولة الدستورية)، وإن اغلب

الطروحات الفكرية التي استوردت نتاجاتها الفكرية في شتى المجالات والميادين كرست مفهوم الديمقراطية ولكن لم تكن على الشاكلة الأوربية (رابح، د.ت، ١٤).

فيما وصف (عبد الاله بلقزيز) على اعتبار ان المجتمع المدني (هو النقابة والرابطة الحقوقية، والاتحاد الطلابي، والجمعية النسائية، والعصبة المهنية، والتجمع الاقتصادي للمستهلك، والمنتدى الثقافي، ورأى أن مؤسسات المجتمع المدني المؤسسات الاجتماعية التضامنية التي يجنح مجتمع ما إلى تأليفها وغالبا ما تكون لذلك التأليف وظيفة دفاعية يؤمن بها المجتمع القدر الضروري من استقلاله في مواجهة فاعلية التدخل السياسي والاجتماعي للدولة أو للسلطة المركزية) (بلقزيز، ٢٠٠١، ٢٠).

كما تناولت الليبرالية مفهوم المجتمع المدني استناداً لفكرة القانون الطبيعي، وكذلك استناداً الى منهج علماني في موقفه من الدين، اذ يرى أنصار هذا المذهب أن تبقى الدولة بعيدة عن التدخل في المحاولات الفردية لتغيير الواقع وأن تبقى في حدود وظيفتها الطبيعية (الدولة الحارسة)، وبالتالي اعتبار مفهوم المجتمع المدني مرتبط بضرورة الحد من دور الدولة في إدارة المجتمع، كما ترى أن المجتمع المدني لابد ان يكون مرتبط أيضا بفصل الدين عن الدولة، واستبعاد الجماعات والمنظمات والهيئات ذات الطابع الديني من مؤسسات المجتمع المدني (حسين، ٢٠٢٠، ٤).

وقد عرف (عبد الله حمودي) المجتمع المدني من خلال تأكيده على الوظائف والمؤسسات فقد حدد تلك الوظائف في تحقيق مجموعة من الأهداف المحدودة مثل تقليص الهوة بين الفقراء والأغنياء، الدفاع عن مصالح مهنة أو حرفة معينة، في حين ركز (عبد الحي ازرقان) من جهته على الطابع الارادي للأفراد المنتمين وعرف المجتمع المدني بأنه (ذاك الإطار الاجتماعي الخاضع لنظام معين ينضبط له الأفراد المكونون له دون أن يتم ذلك نتيجة سلطة قهرية، حيث يلتزم الفرد بمجموعة من الضوابط في سلوكه اليومي بشكل إرادي نظرا للاقتناع الذي حصل عنده بأهميتها بالنسبة للسير الجيد للحياة الجماعية التي تتفق إلى درجة كبيرة مصالح الفرد المنتمي إلى هذا المجتمع وأهدافه وطموحاته) (أزرقان، ١٩٩٧، ١٧؛ مصير، د.ت، ٣٦).

من جانب اخر بعد اهتمام اغلب المفكرين والباحثين بموضوع المجتمع المدني نرى المفكر العربي العربي (برهان غليون) له وجهة نظرة مختلفة حول مفهوم المجتمع المدني، ينطلق من خلال نظرته للمجتمع المدني في الفكر العربي من زاوية نقدية ليس لمفهوم المجتمع المدني وانما يعيب من خلالها على الفكر العربي في الخلط في استعمال المصطلح، يرجع غليون الى ان ضعف التحديد والخلط بين المصطلحات مرجع ذلك سيطرة العقل السجالي إذ يقول (من مظاهر الخلط بين المفاهيم استخدامها دون تحديد دقيق، وشيوع التوظيف المتبادل لمفهوم مكان آخر، حتى اختلطت على الناس)، ومن امثلة ذلك الخلط في ان البعض يستخدم المصطلح كمقابل مطلق للدولة، وهناك من يضعه في موضع النقيض من السلطة والدولة وما تنطويان عليه من القيم الاستبدادية (موسى، ٢٠٠٦، ٧١).

اما المفكر (محمد عابد الجابري)، فهو يذهب الى جعل المجتمع المدني اما مقابلاً للمجتمع البدوي اذ يقول الجابري (هناك واقعة أساسية وبديهية لا يمكن أن تكون موضوع اختلاف وهي أن المجتمع المدني هو أولا وقبل كل شيء مجتمع المدن) وذلك على النقيض تماما من مؤسسات المجتمع البدوي القروي، واذا كأن الجابري إذ يقابل المجتمع المدني بالمجتمع البدوي ويعتبر أن المجتمع المدني حديث ينبغي الأخذ به والمجتمع البدوي تقليدي قديم ينبغي الابتعاد عنه (موسى، ٢٠٠٦، ٧١–٧٢)، على خلاف بعض الدارسين الذين ساووا بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي يذهب (علي الدين هلال)، الى القول ان (بلادنا العربية في العشر سنين الأخيرة شهدت ثورة صامتة في مجال العمل الأهلي مجالات المرأة، مجالات المساعدة القانونية مجال حقوق الإنسان) (هلال، ١٩٩٩، ٦١).

كما يرى غليون ان المجتمع المدني ليس مجرد تعددية شكلية ولا مجرد هياكل تنظيمية بل يعد ان المجتمع المدني هو مجموع المؤسسات والهيئات والتنظيمات التي تضمن تحقيق المشاركة السياسية الفعلية للمواطنين جميعا وليس للنخبات فقط، وبالتالي ليس غليون وحده من يرفض النظرة الشكلية للتعددية، والتي التصقت بالمجتمع المدني بل يذهب الى ذلك العديد من المفكرين باعتبار أن الرفض هو

الشرط الضروري لتحقيق الانتقال الديمقراطي، اذ يقول أحد الباحثين (ان المؤسسات ليست لها قيمة بحد ذاتها، وإنما تتأتى قيمتها من الوظيفة الموكول لها إنجازها، فهناك مؤسسات للمجتمع المدني تعزز التطور الديمقراطي وتسمح بالمشاركة السياسية، وأخرى تعزز الضبط الاجتماعي والتوجيه السياسي) (موسى، ٢٠٠٦، ٧٣).

إن الفكرة التي ينطلق منها غليون في تعريف المجتمع المدني، هو ان هذه المؤسسات لا تهم سواء كانت تقليدية أو حديثة وإنما الذي يهم هو النظر إلى المجتمع المدني كقيم تنطوي على قبول التباين والاختلاف وكذلك قبول الآخرين في تكوين منظمات أو مؤسسات تحقق مصالح الأفراد المادية والمعنوية، وبالتالي جعل نضال أفراد المجتمع المدني يهدف إلا تحقيق جملة من القيم، إن ما يميز تعريف غليون هو عدم الاكتفاء بالشكل كما هو عليه، كما ذهب اليه جماعة النزعة الحداثية الذين يعتقدون أن مؤسسات المجتمع المدني حديثة قياسا لمؤسسات المجتمع القروي التقليدية، التي ذكرها الجابري (غليون، ٢٠٠٣، ٢٧٠).

وفي الختام يمكننا القول أن المجتمع المدني في الفكر السياسي العربي هو ذلك المجتمع الذي يتكون بمجموعة من المؤسسات التي تعبر على النضج الاجتماعي وتقوم على الوسائل الديمقراطية كالمشاركة الدستورية والحرية والمساواة، فضلاً عن ان هذه المؤسسات تكون ذات طابع طوعي ويكون عملها مستقلاً عن مؤسسات الدولة.

المطلب الرابع

نقد المجتمع المدني في التصور الاسلامي

في الحديث عن المجتمع المدني في التصور الاسلامي هناك وجهات نظر عدة حول نقد المجتمع المدني اذ نرى ان تطبيق نموذج المجتمع المدني في مجتمع اسلامي اذا ما تم وضع الاجتهاد المعاصر على أساس بداهات العصر وما تستقر عليه تحارب الشعوب يرى (عبد الامير زاهد) أنه أهمل بتعمد أن حضارة النص تختلف عن حضارة العقل وحضارة التجربة الاجتماعية وان حضارة النص تشكل الواقع بالنص وتحكمه قوانين النص ولا تفتح افاقاً واسعة لمزاحمة الراي عليه أن تسالم بعض القدماء على عدم التعارض ويضيف أن للاجتهاد ضغوطاته المنهجية التي ابرزها الثوابت والمحكمات والتراكم التاريخي سواء تمثلت بالتطبيقات والتنظيرات او الآراء وعليه فمن العسير أن نطالب عقلا تاريخيا خضع قرونا لهذه المسارات أن ينزع نفسه منه ويتجه ليكيف الثوابت الصالح سمات العصر المتحولة المتغيرة (الخزعلي، ٢٠١٢، ٥-٦).

يرى ان الحركيين ودعاة الدولة الإسلامية آراء قاطعة في علاقة الدولة والمجتمع تؤكد شمولية الدولة لأنها قائمة على الدين، لذلك يفضلون استعمال لفظة النظام الإسلامي على كلمة الدولة الإسلامية، إن فكرة الشمول ذات طابع فلسفي ولا تعني الدلالة السياسية التي استعملت، فالأصوليون يرون أن كل نظام للحياة هو دين ولا يتوقف عند الأفكار المجردة الميتافيزيقية، بل يشمل السلوك والعمل لذلك يرفضون فصل أوجه الحياة عن بعضها لأن هناك تلازماً بين النظام الاجتماعي وطبيعة المفهوم العقائدي والميتافيزيقي وبهذا يرتكز الدين الإسلامي على التوحيد الذي يرتبط فقط بالعقيدة، بل ويتعداها إلى السلوك الذي يتطلب القضاء على الأنظمة غير التوحيدية فغاية التوحيد إذن، عند الأصولية هي الوصول إلى تغيير أساسي وجذري في حياة البشر أفراداً وجماعات (علي، ١٩٩٦، ١٧٧).

يعد حسن الترابي السلطة السياسية اهم واخطر الابتلاءات والتحديات التي تتعرض لها المجتمعات البشرية عموماً والدين على وجه الخصوص ويبقى الاكثر حساسية لتحدي السلطة والتي تحرفه في اغلب الاحيان عن قيمه الاساسية، يقول في هذا المعنى والسلطة السياسية بما فيها من غرور القوة وشهرة العلو في الأرض وحمية الاستكبار على الخالق هي من أكبر ابتلاءات الدنيا وأخطر الفاتنات على الدين واول الفاسقات عن الشرع، فلا أشد إغواء من طاغوت السلطان أو أسرع إفساداً من سكرة السلطة أو أدعي للشقاق من أهواء الملك وهو هنا يؤكد الطابع الأخلاقي للسلطة، والذي يضمنه الدين فقط، فالسلطة السياسية لا بد لها من وازع يعقلها ويعصمها لكي لا تتحول إلى غريزة تسلط وبطش وهذا هو الفرق بين فكرة الدولة الإسلامية وفكرة الدولة المدنية أو العلمانية، ففي الأولى القيمة العليا للإيمان، وفي الثانية للحرية الإنسانية فالنقاش الدائر حول الدولة بين التيارات الإسلامية والتيارات الأخرى بدايته هي دينية أو لا دينية الدولة ويتبع ذلك الحديث عن جاهلية المجتمعات أو إشراك الدولة، فالمعيار ديني بحت لذلك اضعفت الدولة الإسلامية بعد الخلافة الراشدة بحسب التقييم الإسلامي بسبب ابتعادها عن العقيدة الدينية، وبالتالي فقدت علاقتها مع مجتمعها وشعوبها (علي، ١٩٩٦، ٢٩٣).

أن نقطة الخلاف الوحيدة بين العلمانية المؤمنة(*) وبين الإسلام هي في علاقة الدين بمسألة التشريع والسياسة التي يعتقد العلمانيون بعدم وجود أية صلة للدين بتنظيم المجتمع سياسةً وتشريعاً، في حين يرى المسلمون أن الدين الإسلامي أساس في عملية التشريع والسياسة والتدبير، باعتبار أن العدل يختزن في داخله عدل الحكومة والسلطة والحاكم، وعدل الشعب وعدل المجتمع والأُمّة، وعندما يكون الأمر كذلك فكيف يمكن أن تتحرك مسألة العدل في الواقع الاجتماعي والسياسي من دون الاسلام(ن. ع. صالح، ٢٠١٥، ٧–٨).

لقد نتجت تلك الورطة التي وقع فيها فريق من الإسلاميين في إطار موقفهم الرافض مطلقاً لفكرة العلمنة عن وجود خلل منهجي وفكري في طريقة وعيهم

واستيعابهم لمدلول ومصطلح العلمنة من خلال عدم التفريق إسلامياً بين موضوعة السلطة كشأن بشري خاضع للتصورات والمفاهيم والتحولات والتغيرات البشرية بكل عناوينها ومفرداتها، وبين موضوعة الشريعة التي تعتبر شأناً إلهياً لا دخل للإنسان فيه مطلقاً إن الإسلام يؤكد في هذا السياق على ضرورة عدم تدخل السلطة أو المؤسسة الدينية كسلطة إلهية تدعي لنفسها العصمة وعدم الخطأ في حركة المجتمع والناس، طبعاً فيما يخص السلطة والحكم وطرق آليات تداول السلطة التي يجب أن ترتكز في الوعي الإسلامي على مبدأ الحرية والاختيار، وحق المعارضة في النقد، وحرية التعبير وإبداء الرأي الذي ضمن الإسلام وجوده وهيّأ له أجواءه الخاصة (ن. ع. صالح، ٢٠١٥، ٧–٨).

والاسلام وفقا لذلك منظومة معرفية وأخلاقية وسلوكية كاملة للفرد والمجتمع لا تحده حدود طبيعية ولا قيود زمنية ولا عوارض مكانية وبني على ذلك نمطين من المعرفة الدينية عرفت الأولى بالمعرفة العقلية المرتكزة على الأسس والاركان الاعتقادية للدين والغرض منها رسم صورة وحدوية فاعلة ومتسقه عن الحياة والكون اما بعدها الثاني فهو المعرفة الشرعية والتعبدية التي ترسم نظاما حياتيا عاما للفرد والمجتمع في الواجبات وفي الاخلاق والسلوك كما في الروابط والعلاقات بين الأفراد والجماعات وما بينهم وبين الله تعالى (الخزعلي، ٢٠١٢، ٥).

يتضح مما سبق في الواقع لا بدّ من وجود إدارة تمارس العدل من خلال الشخصيات التي تتولى تنظيم وتسيير أُمور المجتمع والناس، وبالتالي اعتبر الاسلاميين ان لفظ المجتمع المدني انما هو تعبير غربي واذا اكانت الدول التي تطبق الشريعة الاسلامية فأنها لا تحتاج الى تقليد الدول الغربية، وان الاسلام دين يطبق العدالة والمساواة بين الجميع، فلا حاجة الى وجود مثل تلك المؤسسات.

خاتمة واستنتاجات

في الختام عن بحثنا الموسوم (المجتمع المدني في الفكر الاسلامي دراسة نقدية)، نرى هناك اجماع بين اغلب الباحثين على أن مفهوم المجتمع المدني هو مفهوم غير واضح المعالم وضبابي ومطاط، وهو موضع خلاف بين الباحثين خاصة في ظل تعدد أساليب التوظيف الفكري للمفهوم واستخداماته.

كذلك عند البحث في اصوله تبين ان مفهوم المجتمع المدني، يشار إليه بالقدم، إذ كان يتم تداول مدلولاته في دولة المدينة، من خلال مقولات أفلاطون وأرسطو، ومن تلاهم ضمن المدرسة الكلاسيكية والتي كان من المتعذر فيها التمييز بين الدولة والمجتمع المدني، ونتيجة لما مرت به أوربا من حروب دينية ذهب ضحيتها آلاف المواطنين بسبب تسلط الكنيسة، وما قامت به حركات الاصلاح الديني في تلك الفترة على يد مارتن لوثر وجون كالفن للتخلص من التعسف الذي كانت تمارسه الكنيسة، فقد توصل إلى أن حكم القانون هو الحكم بين الجميع وليس حكم الإنجيل، وان الكل يتساوى أمام القانون وفصل الدين عن الدولة.

ومن الشائع حينما يطرح مصطلح المجتمع المدني فانه سرعان ما يتبادر إلى الذهن عند الكثير انه بالمقابل أو بالضد من المجتمع الديني أو ضد الدين، في حين إن المجتمع المدني بالحقيقة يقع في مقابل المجتمع الطبيعي أو البدوي، إذ إن الإنسان قد تجاوز مرحلة تاريخية معينة، ثم دخل عالم المجتمع والمدن، بمعنى أن الناس كانوا قبل اجتماعهم وقبل وجود مدينة ومجتمع، يعيشون بشكل فردي، وقد انتهت تلك المرحلة من حياة البشر وحلت محلها مرحلة أخرى، أي إن المجتمع المدني حالة تطورية مر بها المجتمع من الطبيعي أو البدوي فالأهلي فالسياسي ثم المدني.

وبما أن طبيعة الدولة الإسلامية ذات طابع مدني فإنها تكرم الإنسان وتجعله مركز الكون، وان علاقة المجتمع المدني مع الدولة هي علاقة تكامل يسودها الاختلاف مرة، والتعاون مرة أخرى والمعيار تقديم الخدمة واحترام المواطن، وأما علاقة المجتمع المدني وحقوق الإنسان فهي علاقة الجزء من الكل، إذ إن هناك

منظمات مجتمع مدني مهمتها العناية بحقوق الإنسان وجعله هدفا ساميا لها لحفظ جميع حقوقه وحرياته وان الديمقراطية وحقوق الإنسان هما ركيزتان أساسيتان يقوم عليهما المجتمع المدني.

وفق المنظور الإسلامي، فان المفاهيم والقيم المتمثلة بالتسامح والحوار والتكافل الاجتماعي والمواطنة والمسؤولية والمشاركة تعد أهم الأسس لتفعيل المجتمع المدني في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر وإن المجتمع الذي تسوده روح التسامح والحوار والتكافل الاجتماعي هو ما يجعلنا نطلق عليه صفة (مدني)، فالمجتمع الذي تسوده روح المدنية هو المجتمع الذي يقبل فيه الأفراد والجماعات وجود آخرين يختلفون معهم في الرأي والمصلحة، كما يحترمون حقوقهم في التعبير عن وجهات نظرهم.

وإن من أهم ما يبتغيه المجتمع المدني هو تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة وان الوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني تؤدي إلى تحقيق النظام والانضباط في المجتمع، وبأنهم قادرون على المبادرة والعمل الجماعي من دون قيود.

ومن خلال ما تقدم توصل الباحث الى مجموعة من **الاستنتاجات** وهي كالاتي:

١. على الرغم من وجود مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي منذ ظهوره ولكن قد اهتم بهذا المفهوم الكثير من الباحثين والمفكرين في الفكر العربي.
٢. فيما يخص نشأة المجتمع المدني يرى انه على الرغم من استخدامه في الفكر العربي ولكنه لم يتم بالطريقة نفسها التي استخدمت في الفكر الغربي فيما يتعلق بالحقوق والحريات للمؤسسات للقيام بالأدوار الموكلة لها.
٣. اختلفت الآراء حول بيان المجتمع المدني فهناك من شبهه بالعقد الاجتماعي كما هو عند فلاسفة العقد الاجتماعي وموقفهم من حالة الطبيعة، والبعض الاخر ربط المجتمع المدني بالبنى التحتية واخرون ربطوه بالبنى الفوقية.
٤. هناك من يرى ان مفهوم المجتمع المدني لا يمكن تطبيقه في المجتمعات الاسلامية، وغيرهم من المفكرين الذين عدوه مفهوماً وافداً الى المجتمعات

الاسلامية، على النقيض من ذلك ان الاسلام منذ بدايته قد دون مفهوم المجتمع المدني ولكن بصياغات اخرى كالمجتمع الاهلي.

٥. ان المجتمع المدني في الفكر الاسلامي كان يؤمن بوجود الحقوق الشخصية والانسانية والدينية سواء كانت للفرد او المجتمع.

Regional Studies Journal, Vol.15, No.50, October 2021 (247-278)
Print ISSN: 1813-4610 Online ISSN: 2664-2948

قائمة المراجع

(*) مصطلح فكري يشير إلى العلمانية التي تقول بالتصرف وفق المقتضى العقلي، وفصل الدين عن الدولة، لكن من دون التورط في مواجهة حادة مع الدين من خلال نفيه. أي أنها تعترف وتقر بوجود الدين وتتعايش معه بسلام. لكنها لا تعطيه دوراً في العمل السياسي والتشريعي القانوني. (احمد, ٢٠١٣، ٨٧).

المصادر العربية:

احمد، س. خ. (٢٠١٣). "العلمانية المؤمنة (الفهم الغير ايديولوجي للاسلام)"، "Believing secularism، a non-ideological understanding of Islam". دار الورد الاردنية للنشر والتوزيع.

أزرقان، ع. (١٩٩٧). "المجتمع المدني محاولة تعريف وتحديد" "Civil Society identification and limitation". مجلة فكر ونقد، ٣.

باحثين، م. (د.ت). "المنظمات الأهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية، نحو مجتمع المعرفة" "Civil Organizations, Civil Society and Voluntary Civil Initiatives Towards a Knowledge Society". سلسلة دراسات مركز الانتاج الاعلامي، ١٨.

بشارة، ع. (٢٠١٢). "المجتمع المدني دراسة نقدية""Civil Society Critical Study". (ط ٦). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

بلقزيز، ع. (٢٠٠١). "في الديمقراطية والمجتمع المدني" "In the Democracy and Civil Society". أفريقيا الشرق.

التميمي، د. س. ع. ح. (٢٠١٢). "البناء الديمقراطي في العراق والمجتمع المدني رؤية تحليلية" "Democratic construction in Iraq and civil society an analytical vision". AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies ، 40.

حسن، ن.، & حاكم، ص. ع. (٢٠٠٧). "المجتمع المدني تاريخ نقدي" "Civil Society is a Critical History". (ا. ح. حسن، (مترجم)). معهد الدراسات الاستراتيجية.

حسين، ع. (٢٠٢٠). "الدولة والمجتمع المدني في الفكر والممارسة دراسة مقارنة للمنظور الغربي والمنظور العربي الإسلامي" "The State and the Civil Society in the Thought and the Practitioner Comparative Study to the West and Islamic Arabia Perspective". دفاتر السياسة والقانون، ٢.

حلاوة، ك. أ. (٢٠٠٧). "نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره وتجلياته في الفكر العربي المعاصر" "The emergence, Development and Manifestations of the Concept of Civil Society in Contemporary Arab Thought".[أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة دمشق.

حمادي، ح. ع. (١٩٩٩). "المدخل إلى علم السياسية" "Introduction to Political Science". دار السنهوري.

حميد، ع. (٢٠٠٣). "التحول الديمقراطي والمجتمع المدني" "Democratic

"Transformation and Civil Society. دار المدى للثقافة والنشر.
الخزرجي، ث. ك. م. (٢٠٠٨). "المجتمع المدني في الوطن العربي (نظرياً واجرائياً)" "Civil Society in the Arab WORLD, Theoretically and Procedurally" The .International and Political Journal، 10.
الخزعلي، ا. ه. (٢٠١٢). "المجتمع المدني: رؤية إسلامية" "Islamic Vision". Journal، 20، 5.
رابح، ل. (د.ت). "المجتمع المدني في منظومة الفكر الغربي والعربي الإسلامي وإشكالية المصطلح" "Civil Society in the System of in the Thought of the West and Islamic Arabia Term Problematic". مجلة حوليات جامعة الجزائر، ٣٠.
الرازي، م. ب. أ. ب. ب. ع. (١٩٨٣). "مختار الصحاح" "Chosen Rights" . دار الرسالة.
زهاني، ف. (٢٠١٩). "المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر عزمي بشارة انموذجاً" "Civil Society in a Coeval Arabic Thought Azmee Beshareh as a Model". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد بوضياف المسيلة.
سالمي، س. (٢٠١٠). "دور المجتمع المدني في دول المغرب العربي في عهد التعددية السياسية (دراسة حالة الجزائر)" "The Role of Civil Society in the Countries of the Maghreb During the Era of Political Pluralism, a Case Study of Algeria". بسكرة.
صالح، م. د. ن. م. (٢٠٠٩). "مجتمع مدني أم مجتمع أهلي (دراسة لواقع المجتمع المدني في البلدان العربية)" "Civil society or Domestic Society, Study for Actuality of Civil Society in the Arab Contries". مجلة العلوم السياسية، ٣٨.
صالح، ن. ع. (٢٠١٥). "المجتمع المدني الاسلامي قراءة اولية في الاشكاليات المعاصرة" "Islamic Civil Society is a Preliminary Reading in Contemporary Problems". مجلة المنهاج، ٤٢.
عباس، ن. ف. (د.ت). "دراسة في المجتمع المدني (العراق أنموذجاً)" "A Study in Civil Society Iraq as a Model". مجلة دراسات دولية، ٣٨.
عزيز، ا. ع. (٢٠١٥). "المجتمع المدني في الفكر السياسي الاسلامي مقاربة فكرية مع نظريات الحكم الأساسية في الإسلام" "Civil Society in Islamic political Thought: An Intellectual Approach with the Basic Theories of Governance in Islam". Arab Science Heritage Journal، 27(4).
العلوي، ي. (٢٠١٤). "معجم المصطلحات السياسية" "Dictionary of Political Terms". معهد البحرين للتنمية السياسية.
علي، ح. إ. (١٩٩٦). "التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية" "Islamic Currents and the Cause of Democracy". مركز دراسات الوحدة العربية.
غليون، ب. (١٩٩٢). "المجتمع المدني العربي (دور العوامل الداخلية والخارجية)" "Building Arab civil society the role of internal and external factors". ندوة بيروت.
غليون، ب. (٢٠٠٣). "المحنة العربية الدولة ضد الأمة" "Arabic Tribulation The State Against Nation". مركز دراسات الوحدة العربية.
الكواري، ع. خ. (١٩٩٩). "الديمقراطية والاحزاب في البلدان العربية (المواقف والمخاوف

المتبادلة)" "Democracy and Parties in Arab Countries, Mutual Attitudes and Concerns". مركز دراسات الوحدة العربية.
كوثراني، و. (١٩٩٢). "المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي" "Civil Society and the State in Arab History". ندوة بيروت.
محمود، أ. م. د. أ. م. ف. (٢٠١٢). "المجتمع المدني العالمي بين الفاعلية والشرعية" "Global Civil Society Between Effectiveness and Legitimacy" .AL-Mostansiriyah Journal for Arab and International Studies، 37.
مصير، ع. ح. (د.ت). "المجتمع المغربي رؤية انتروبولوجية لقضايا الثقافة والسياسة والدين والعنف" "Morocco's Society Anthropologian Vision for the Cultural, Political, Religion and Violent Affairs". مطبعة النجاح الجديدة.
موسى، ب. إ. (٢٠٠٦). "مشكلة الدولة: الديمقراطية والمجتمع المدني في فكر برهان غليون" "State Problem: The Democracy and Civil Societyin the Burhan Galyon Thuoght". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة منتوري قسنطينة.
هلال، ع. ا. (١٩٩٩). "المجتمع العربي والتعددية السياسية" "Arabic Society and the Political Multiplicity". (ط ١). مؤسسة عبد الحميد شومان.
وهبة، م. (٢٠٠٧). "المعجم الفلسفي" "Philosophical Lexicon". دار قباء الحديثة.
ياسر، ص. (٢٠٠٥). "الديمقراطية والمجتمع المدني" "Democracy and Civil Society". سلسلة قضايا فكرية.

المصادر الأجنبية:

- Salamon، L. M., Sokolowski, S. W.، & List, R.)2003(. *Global Civil Society: An Overview*.-Baltimore: The Johns Hopkins University. *Institute for Policy Studies, Center for Civil Society Studies*.